الفصل الثالث

إلغاء الامتيازات الأجنبية
وتولية الملك سلطته الدستورية
وإتفاق مونترو ٨ مايو سنة ١٩٣٧

كانت الامتيازات الأجنبية أغلالاً فى عنق مصر تهدد سيادتها وسلطانها فى التشريع والقضاء والمالية والإدارة والأمن العام.

ومع أنها فى نشأتها كانت منحة ترمى إلى حماية الأجانب من احتمال وقوع الحيف والجور عليهم فى مسائل الضرائب وتأمينهم على أرواحهم وأموالهم، ومنح كل قنصل حق الفصل فى المنازعات بين الأجانب التابعين له لكنها تعدّت حدودها وتوسعت المحاكم القنصلية فى اختصاصاتها واستحدثت امتيازات لم تكن لها من قبل، وحصل الأجانب فى مصر على مزايا نالوها بالعرف والعادة والتفسيرات التعسفية ومحاباة الحكومة المصرية لهم وضعفها واستخذائها أمامهم[1].

ولقد فكر الخديو إسماعيل فى إصلاح هذا الفساد، فأنشأ باتفاقه مع الدول المحاكم المختلطة سنة١٨٧٥، ولكن النظام الذى انشئت على مقتضاه تلك المحاكم جعل منها شبه محاكم أجنبية وخولها سلطة الفصل فى جميع المنازعات التى تمسّ أى صالح أجنبى، وجعل غالبية القضاة ورآسة الجلسات للقضاة الأجانب[2]، وشاركت المحاكم المختلطة الحكومة فى سلطة التشريع، وسلبت منها هذه السلطة بالنسبة للأجانب، ولم يكن فى مقدور الحكومة أن تصدر قانوناً نافذًا عليهم إلّا إذا صدقت عليه الجمعية العمومية لهذه المحاكم، وبقى هذا

---

(١) راجع فى تفصيل ذلك كتابنا (عصر إسماعيل) ج٢ ص ٢٤٠ (طبعة ثانية).
(٢) عصر إسماعيل ج٢ ص٢٤٨ وما بعدها.

النظام البغيض نظام الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة مفروضًا على البلاد حتى سنة ١٩٣٧.

ففى تلك السنة دعت الحكومة المصرية الدول صاحبة الامتيازات (وهى اثنتا عشرة دولة) إلى الاشتراك فى مؤتمر يعقد فى مدينة (مونترو) بسويسرا وحدد له يوم ١٢ أبريل سنة ١٩٣٧ للمفاوضة فى إلغاء هذه الامتيازات. ووجهت الدعوة إلى تلك الدول بخطاب مؤرخ فى ١٦ يناير سنة ١٩٣٧، وهذه الدول هى: الولايات المتحدة الأمريكية. وبلجيكا. وبريطانيا. وأرلندا والأملاك البريطانية فيما وراء البحار. والدنمارك. وأسبانيا. وفرنسا. واليونان. وإيطاليا. والنرويج. وهولاندا والبرتغال. والسويد.

استجابت الدول إلى هذه الدعوة، وتألف وفد رسمى لتمثيل مصر فى هذا المؤتمر برآسة مصطفى النحاس رئيس الوزارة، وعضوية كل من أحمد ماهر رئيس مجلس النواب، وواصف بطرس غالى وزير الخارجية، ومكرم عبيد وزير المالية، وعثمان محرم وزير الأشغال، وعبد الحميد بدوى رئيس أقلام قضايا الحكومة.

واجتمع المؤتمر فى مونترو وبدأ أعماله فى ١٢ أبريل سنة ١٩٣٧ وانتهت يوم ٨ مايو سنة ١٩٣٧ إذ وقع مندوبو مصر والدول المشتركة فى المؤتمر على الاتفاقية التى أسفرت عنها مباحثاتهم، وعرفت باتفاقية مونترو، وقد تضمنت إعلان الدول المتعاقدة إلغاء الامتيازات الأجنبية فى القطر المصرى إلغاءً تامًا، وخضوع الأجانب للتشريع المصرى فى المواد الجنائية والمدنية والتجارية والإدارية والمالية وغيرها مع مراعاة مبادئ القانون الدولى، وتعهدت مصر بأن التشريع الذى يسرى على الأجانب لن يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم فى التشريع الحديث، ولن يتضمن فى المسائل المالية تمييزًا مجحفًا بالأجانب أو الشركات المؤسسة وفقًا للقانون المصرى والتى يكون فيها للأجانب مصالح جدية، ونصّت الاتفاقية على بقاء المحاكم المختلطة لغاية ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ أى مدة اثنتى عشرة سنة من يوم توقيع الاتفاقية، وهى المدة التى سميت «فترة الانتقال» وبانتهائها ألغيت هذه المحاكم وصار الاختصاص كله للقضاء الوطنى.

واقترنت هذه الاتفاقية بلائحة جديدة للتنظيم القضائى للمحاكم المختلطة اتفق عليها مندوبو الدول المشتركة فى المؤتمر ليعمل بها فى فترة الانتقال.

وقد أقر البرلمان هذه الاتفاقية فى يوليه سنة ١٩٣٧.

وإذ تقرر فى إتفاق مونترو نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة واختصاص الحكومة المصرية بسنّ التشريعات التى تسرى على الأجانب فى المواد الجنائية والمدنية والتجارية فقد وضعت الوزارة قانونًا للعقوبات يسرى أمام المحاكم الوطنية والمختلطة وقانونًا لتحقيق الجنايات أمام المحاكم المختلطة وقد أقرهما البرمان فى يوليه سنة ١٩٣٧.

وتُعد اتفاقية مونترو فوزًا كبيرًا لمصر، إذ زالت بها الامتيازات الأجنبية، وانقرض بها نظام المحاكم المختلطة وحققت مصر رسميًّا سيادتها على الأجانب فى التشريع والإدارة والقضاء، وهذا ولا شك كسب عظيم وفوز كبير للقومية المصرية ولسيادة مصر التشريعية والقضائية والمالية والإدارية.

دخول مصر فى عصبة الأمم

أعقب فوز مصر فى مؤتمر (مونترو) فوز آخر أدبى فى شهر مايو أيضًا، وهو دخول مصر فى عصبة الأمم؛ إذ اجتمعت الجمعية العامة لعصبة الأمم يوم ٢٦ مايو سنة ١٩٣٧ فى «چنيف» ووافقت بإجماع الآراء على قبول مصر فى العصبة.

ومهما يكن من إخفاق عصبة الأمم فى تحقيق السلام وضمان استقلال الأمم، فإن دخول مصر فى هذه الجماعة كان كسبًا معنويًّا، وإبرازًا لمكانتها الدولية، واعترافًا من الدول باستقلال مصر وتحررها من القيود التى حالت فى السنين الماضية دون قبولها عضوًا فى تلك العصبة.

وفى أغسطس من تلك السنة عين على الشمسى باشا مندوبًا لمصر لدى عصبة الأمم.

اتفاقية شركة قناة السويس

على أثر صدور المرسوم بقانون رقم ٤٥ فى ٢ مايو سنة ١٩٣٥ بإبطال شرط الدفع بالذهب فى العقود التى يكون الالتزام فيها بالوفاء ذا صبغة دولية نشأ خلاف بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس فى شأن الرسوم التى للشركة أن تحصلها عن البضائع والأشخاص بمقتضى عقد امتيازها، وهل هى محددة على قاعدة الفرنك الذهب أم على قاعدة الفرنك بحسب سعره المصرى أى ٣,٨٥٧٥ قروش للفرنك الواحد، وقد دارت مفاوضات بين الشركة والحكومة انتهت إلى مشروع اتفاق أقرّه مجلس الوزراء فى ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٦ على عهد وزارة على ماهر الأولى.

وبمقتضى هذا الاتفاق صدر مرسوم فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ بجعل الحد الأعلى لرسوم المرور فى القناة ٣٨,٥٧٥ قرشًا مع الترخيص لوزير المالية فى تعديل هذا الحد بشرط ألّا يزيد على مبلغ من القروش يعادل قيمته ٣ جرام وكسور من عيار $\frac{٨٧٥}{١٠٠٠}$ من الذهب الخالص، وتعهدت شركة القنال بإدماج عدد من المصريين فى سلك موظفيها بحيث تصل نسبتهم فى سنة ١٩٥٨ إلى ٢٥٪ من مجموع موظفى الشركة.

وتعيين عضوين مصريين فى مجلس إدارة الشركة، ودفع مبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ جنيه سنويًّا للحكومة المصرية.

وقد عرض هذا الاتفاق على البرلمان فى عهد وزارة النحاس بعد أن أدخلت فيه تعديلاً حسنًا بأن رُفعت الإتاوة التى التزمت الشركة بدفعها للحكومة من مائتى ألف إلى ثلثمائة ألف جنيه، ورُفعت نسبة الموظفين المصريين فى الشركة من ٢٥٪ إلى ٣٣٪، وأخذت الشركة على عاتقها تكاليف إنشاء الطريق العسكرى بين بورسعيد والسويس فى حدود مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه، وصدر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٧ بإقراره.

تولية الملك سلطته الدستورية
(٢٩ يوليه سنة ١٩٣٧)

أتم الملك فاروق ثمانية عشر عامًا هجرية من عمره يوم الخميس ٢٩ يوليه سن ١٩٣٧، وبذلك انتهت مهمة مجلس الوصاية على العرش، وتولى الملك منذ هذا اليوم سلطته الدستورية، وأقيم لذلك احتفال كبير، إذ ذهب الملك فى موكبه الفخم من سراى عابدين إلى دار البرلمان حيث اجتمع مجلسا الشيوخ والنواب صبيحة ذلك اليوم فى هيئة مؤتمر برآسة الأستاذ محمود بسيونى رئيس مجلس الشيوخ، وقد قوبل الملك فى الطريق وفى البرلمان بأعظم مظاهر الغبطة والسرور والهتاف بحياته، ولما استوى على العرش فى قاعة المؤتمر (قاعة مجلس النواب)، وقف مصطفى النحاس رئيس مجلس الوزراء وألقى بين يديه كلمة حيّا فيها مطلعه السعيد، قال:

« مولاى صاحب الجلالة

«من الأيام ما يعظمه الناس لمناسبة كريمة تفيض بها قلوبهم فيذكرونها على الدوام بالغبطة والفخار ومن ذلك يوم ٢١ جمادى الأولى سنة ١٣٣٨ الموافق ١١ فبراير سنة ١٩٢٠ فهو يوم ميلاد جلالة المليك المحبوب فاروق الأول حفظه الله.

«واليوم قد أتم جلالة الملك بحمد الله ثمانية عشر عامًا هجريا من عمره المديد السعيد، ففى هذا اليوم الباسم تحتفل مصر من أقصاها إلى أقصاها بمباشرة جلالته لسلطته الدستورية وتفتتح عهدًا جديدًا آيته اليمن والهناء وطابعه السعد والرخاء ورائده الأمل الزاهر والعمل الصالح والإيمان الوطيد والسعى الدائب الحثيث إلى مستقبل عظيم مجيد.

«لقد كان مُلك فاروق من مطلعه فاتحة الخير والسعادة للوطن العزيز، ففى ملكه السعيد استقرت الحياة النيابية فى البلاد على أساس ثابت من الحرية والمساواة واستتباب الأمن والسلام فى ظل حكم الدستور، وفى ملكه السعيد

فازت مصر بحريتها واستقلالها وأبرمت معاهدة الصداقة والتحالف بينها وبين بريطانيا العظمى وفى ملكه السعيد ألغيت الامتيازات الأجنبية فاستكملت البلاد سيادتها التامة وقامت الصلات بين المصريين والأجانب المقيمين بمصر على دعائم راسخة شريفة من التعاون المثمر تحت سلطان السيادة الوطنية وحكم القانون العام، وفى ملكه السعيد انضمت مصر إلى عضوية عصبة الأمم بين مظاهر الترحيب الإجماعى والحفاوة الرائعة وأخذت مقعدها بين زميلاتها أعضاء العصبة فى خدمة الإنسانية والسلام، فلا غرو وهذا مطلع العهد أن تمتلىء النفوس بالأمل فى مستقبل سعيد كله النجاح والنصر والتوفيق، مستقبل تواجهه مصر وطيدة اليقين مطمئنة النفس مستبشرة بالفاوق وملك الفاروق، ولا غرو أن يهب اليوم سائر المصريين فرحين مغتبطين يحتفلون بمباشرة جلالة الملك لسلطته الدستورية احتفالاً يتناسب مع ما تنطوى عليه قلوبهم من الإخلاص والولاء لشخصه الكريم، ولا غرو أن نسجد لله تعالى شكرًا على ما قيّض من خير وأسبغ من نعمة وألهم من حب متبادل عظيم بين ملك عظيم وشعب عظيم، وإنى فى هذه المناسبة الدستورية السعيدة التى يتفضل فيها جلالة الملك بأداء اليمين التى نصّ عليها الدستور أتشرف بأن أرفع لجلالته باسم الأمة المصرية والحكومة المصرية أسمى التهانى وأخلص الأمانى وأصدق آيات الولاء والإخلاص داعيًا الله تعالى أن يهب جلالته عمرًا مديدًا وملكا سعيدًا وأن يؤتيه الحكمة وفصل الخطاب إنه سميع مجيب»

ثم ألقى الأستاذ محمود بسيونى رئيس مجلس الشيوخ باسم الشيوخ والنواب كلمة رفع فيها آيات الولاء لجلالة الملك.

يمين الملك

وفى الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة والأربعين وقف صاحب الجلالة الملك فاروق وأقسم اليمين الدستورية، وهذا نصّها:

«وأحلف بالله العظيم أنى أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه[٣]»

(٣) هى الصيغة الواردة فى المادة ٥٠ من الدستور - انظر نصها فى كتابنا ج١ ص٣١٤. (طبعة سابقة).

فهتف الشيوخ والنواب بحياة الملك ثلاثًا، وانتهت بذلك جلسة المؤتمر . وعاد الملك إلى قصر عابدين وسط مظاهرات الشعب وابتهاجه.

وكانت هذه الحفلة بمثابة تتويج للملك.

وزارة النحاس الرابعة

على أثر تولى جلالة الملك فاروق سلطته الدستورية رفع النحاس فى ٣١ يوليه سنة ١٩٣٧ استقالة الوزارة طبقا لما جرى به العرف، قال فى كتابه إلى جلالة الملك:

«مولاى صاحب الجلالة

«الآن وقد باشرتم جلالتكم بنعمة الله وتوفيقه سلطتكم الدستورية، أتشرف بأن أرفع إلى سدتكم العلية استقالة الوزارة التى أسند إلىّ شرف رياستها حتى يتسنى لجلالتكم أن تعهدوا بتأليف الوزارة إلى من تولونه سامى رعايتكم وتحبونه بثقتكم، وإنى يا مولاى سأظل على الدوام الخادم الأمين لعرشكم الوفى لشخصكم»

«القاهرة فى ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦ - ٣١ يوليه سنة ١٩٣٧».

مصطفى النحاس

فعهد إليه الملك فى أوّل أغسطس تأليف الوزارة الجديدة، قال:

«عزيزى مصطفى النحاس باشا

«إنى وقد حملت الأمانة التى عهد الله بها إلىّ معتمدًا عليه سبحانه وتعالى لأجد فيكم وقد أحرزتم الثقة الكبرى بعظيم إخلاصكم وولائكم وصادق وطنيتكم وقدمتم تلكم الخدمات المجيدة بحسن جهادكم وسداد رأيكم وثبات عزمكم - ذلكم الذى نوليه مهامّ الدولة فنعهد إليه برياسة مجلس وزرائنا، وإنا على يقين أنكم بواسع خبرتكم وسموّ تدبيركم ستواصلون جهودكم الموفقة بمعاونة من تختارونهم على تحقيق أمانىّ ورغائبى فى إسعاد شعبى الذى أشربت

حبّه ووقفت حياتى على رقيه ورفاهيته إذ لا هناءة لى إلّا بهناءته، وقد أصدرنا أمرنا هذا لمقامكم الرفيع للأخذ فى تأليف هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا به، والله ولينا وهو نعم المولى ونعم النصير»

صدر بسراى عابدين فى ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦ (أوّل أغسس ١٩٣٧).

فاروق

إخراج النقراشى من الوزارة
نقطة التحوّل فى حكم الوفد

ألّف النحاس الوزارة من جديد فى ٣ أغسطس سنة ١٩٣٧، وهى وزارته الرابعة، وقد ألفها من أعضاء وفديين كالوزارة السابقة، بعد أن أدخل فى تشكيلها تعديلًا كبيرًا؛ إذ أخرج منها أربعة من أعضاء وزارته السابقة، وهم محمود فهمى النقراشى ومحمد صفوت ومحمود غالب وعلى فهمى، وأدخل بدلهم أربعة وزراء جُدُد وهم محمود بسيونى ومحمد محمود خليل ومحمد صبرى أبو علم وعبد الفتاح الطويل.

وكان إخراج الوزراء الأربعة وخاصة النقراشى، موضع دهشة الرأى العام، لأن النقراشى كان بلا مراء دعامة كبرى من دعائم الوفد، ولم تكن وزارة النحاس الرابعة سوى استمرار لوزارته الثالثة، ولم تكن استقالته إلّا أمرًا شكليا اقتضاه تولى جلالة الملك سلطته الدستورية، وذهب الناس مذاهب شتى فى تعليل هذا التغيير الخطير فى تأليف الوزارة، وحجة النحاس فى إخراج النقراشى أنه كان كثير المعارضة داخل الوزارة، وأن سير العمل يقتضى تجانسًا وانسجامًا داخل هيئتها، وفى الحق أن ما أخذه النحاس على النقراشى لم يكن يسوغ إخراجه من الوزارة؛ لأن المعارضة داخل الوزارة إذا كانت مبنية على ما يعتقده المعارض صوابًا وصادرة عن نيّة صادقة فليس لرئيس الوزارة أن يتبرم بها ما دام المعارض يذعن آخر الأمر لقرار الأغلبية ولا يخرج على الجماعة، والتبرم بمثل هذه المعارضة معناه تحبيذ الخضوع والإنصياع لاتجاه الرئيس فى الخطأ والصواب معًا، وليس هذا من الديمقراطية

ولا من الوضع السليم فى شىء. والنقراشى كان يصدر فى معارضته عن حسن قصد، وعن استمساك بالاستقامة والنزاهة، فلم يكن من الحق والإنصاف أن يجازى على ذلك بإخراجه من الوزارة، وكان واجبًا على النحاس أن يكون فى رآسته نصيرًا للنزاهة مؤيدًا للحق وأن يبذل كل جهد لاستبقاء النقراشى، كان فى استطاعته أن يفعل ذلك، ولكنه لم يفعل، بل تعمد إقصاءه، وهذا ما أخذ عليه ولا ريب كبير.

وإذا أمعنّا النظر فى معارضة النقراشى داخل الوزارة، نجد أنه كان يعارض فى تصرفاتٌ تمسّ سمعة الحكم وسلامته، وكان ينبغى أن يكون حكم الوفد قوميًّا نزيهًا، فعارض فى الاستثناءات والمحسوبيات، وكق فى هذه المعارضة، فإخراجه معناه أن الوفد أراد أن يسلك بالحكم سبيلا غير سبيل النزاهة، لأن النقراشى كان بلا مراء عنصرًا هاما من عناصرها، والنحاس كان معروفًا من قبل بالنزاهة، ولكن يبدو أن نفسيته وأحواله قد تغيرت مع الزمن، وخاصة بعد زواجه وبعد عقده معاهدة سنة ١٩٣٦، فأخذ يتساهل فيما تقتضيه النزاهة والاستقامة، واستفحل هذا التساهل حتى صار حربًا على كل من يتشدد فى نزاهته واستقامته، ومن هنا جاء إقصاؤه للنقراشى، ومن المحقق أن معارضته فى إنفاذ مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان بالطريقة التى ارتأتها وزارة النحاس كانت من أهم الأسباب التى عجلت بإقصائه عنها، فقد عرض المشروع على مجلس الوزراء قبيل سفر الوفد برآسة النحاس إلى مؤتمر مونترو بأيام قلائل، وطلب إلى الوزراء الموافقة عليه دون دراسة كافية وأن يقروا إعطاءه لشركة معينة وهى شركة الكهرباء الإنجليزية دون عرضه على خبراء عالميين للبت فى مواصفاته ودون طرحه فى مناقصة عالمية تختار على أساسها أصلح الشركات للقيام بهذا العمل الضخم، فاعترض النقراشى ومحمود غالب ومحمد صفوت على هذه الطريقة، وطلبوا التريث فى الأمر لاستيفاء دراسته وأن يطرح المشروع فى مناقصة عالمية بعد استشارة خبراء عالميين، الموضوع على البرلمان قبل الاتفاق مع أى شركة من الشركات، فحنق النحاس وضاق صدره بمعارضتهم وأرجأ المشروع تفاديًا من

وقوع أزمة وزارية، على أنه قد أسرَّها فى نفسه، فما أن ألف وزارته الرابعة حتى أقصى النقراشى وزملاءه عنها، وفى الحق أن موقفهم كان سليمًا قويمًا وصادرًا عن نزاهة فى القصد ورعاية للصالح العام.

وصفوة القول أن إخراج النقراشى من الوزارة كان نقطة التحوّل فى سياسة الوفد فى الحكم، فقد أخذ بعد ذلك يسلك فيه سبيلا لا يتفق مع الوح القومية. ولا مع الاستقامة والنزاهة، والنزاهة هى أساس الحكم الصالح فى كل بلد، ولا يمكن لأمة أن تنهض دون حكم نزيه عادل سليم.

ثم إن إخراج النقراشى معناه أيضا تغليب روح الخنوع والخضوع لكل ما يراه الرئيس سواء أخطأ أو أصاب، والحياة السياسية التى أساسها الخضوع لأهواء الرئيس هى نوع من الحكم المطلق تختفى فى ظله فضائل الشجاعة والكرامة، والحرية والنزاهة والاستقامة.

وقد اقترن هذا التحول بإضفاء سمات الزعامة المقدسة على النحاس، والدعوة إلى الخضوع لكل ما يراه، وأرادوا بهذه الظواهر المفتعلة أن يرهبوا كل من يخالفونه فى الرأى أو يناقشونه فيه، ويؤلّبون عليهم الجماهير إحراجًا لهم وتشويهًا لسمعتهم، وفى هذا وذاك انحدار بالبلاد، وبالحكم إلى هوّة الدكتاتورية البرلمانية، التى لا تختلف عن الحكم المطلق فى مساوئه وأوزاره، ورجوع بالأمة إلى الوراء فى مجال الحياة السياسية والأخلاقية.

هذا، وقد سعى النحاس فى استرضاء النقراشى عن طريق الإغراء، فعرض عليه مقابل إقصائه عن الوزارة عضوية مجلس إدارة شركة قناة السويس، وهى عضوية تدر على شاغلها دخلاً ماليا كبيرًا، ويتزاحم عليها طلاب الربح والثراء، ولكن النقراشى رفض هذه العضوية، فبرهن على تمسكه بنزاهته واستقامته وكرامته، وخاصة لأنه لم يكن غنيا ولا ذا مال، وهذا مثل نادر بين الرجال، ولا سيما فى هذا العصر الذى نعيش فيه.

تعديل فى الوزارة

فى نوفمبر سنة ١٩٣٧ عين أحمد نجيب الهلالى بك وزيرًا للمعارف وعلى حسين باشا وزيرًا للأوقاف بدلاً من الأستاذ محمود بسيونى الذى أعيد إلى رآسة مجلس الشيوخ.

أعمال وزارة النحاس الرابعة

فى عهد هذه الوزارة أفرج عن الضابط البطل السودانى على عبد اللطيف (أكتوبر سنة ١٩٣٧).

واحتفل فى ١٥ أكتوبر بدار محكمة الاستئناف المختلطة بالإسكندرية ببدء فترة الانتقال للنظام القضائى تنفيذًا لاتفاقية مونترو، وحضر الحفل جلالة الملك.

وعاد جزء من الجيش المصرى (الأورطة السابعة) إلى السودان (ديسمبر سنة ١٩٣٧) بعد أن ظل مبعدًا منذ أواخر سنة ١٩٢٤ على أثر مقتل السردار، وكان سفر رجال هذه الأورطة من محطة العاصمة إلى السودان يومًا مشهودًا إذ أقلّهم قطار خاص وودعوا عند سفرهم باحتفال كبير.

وأنشئت مدرسة المهندسين العسكريين فى مسطرد، ومدرسة أركان الحرب، ومدرسة ضباط الصف، ومدرسة الطيران، ومدرسة الصناعات الميكانيكية للجيش.

المآخذ على هذه الوزارة

نادى النحاس عند تأليفه وزارته الثالثة «أن لا حزبية اليوم»، وكان الظن أن يسير على هذه القاعدة السليمة، فيكون حكمه عادلاً بين المواطنين، شاملا المصريين على السواء، ولكنه أخذ بعد عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ يسير سيرة حزبية متعصبة، وأخذت وزارته تميز المنتمين إلى الوفد عن سواهم فى مزايا الحكم، وسارت سيرة محسوبية صارخة، ظهر أثرها فى التعيين للوظائف

والترقيات فيها، وفى فصل كثير من العمد والمشايخ تلبية لرغبات أنصارها، وبخاصة الشيوخ والنواب بحجة أنهم من خصوم الوفد، فتزلزل العدل فى تصرفات الحكومة، وحلت الحزبية محل القومية والنزاهة، وتحكمت سياسة الأهواء، ولم تقتصر المحسوبية فى الوظائف على المنتمين للوفد، بل كان قوامها فى كثير من الحالات صلات القربى والمصاهرة بالوزراء ورجال الوفد، فاجتمعت المحسوبيات العائلية إلى المحسوبيات الحزبية، وبُعد الحكم عن قواعد العدالة والاستقامة، وهوى إلى دركات الظلم والغواية.

واستفحلت المحسوبية الحزبية والعائلية فى كل النواحى، حتى فى الإنعام بالرتب والنياشين، فقد اختصت بها الحكومة أنصارها والمتصلين بأشخاص وزرائها، وشملت كثيرين من النكرات الذين لم يؤدوا للبلاد أى خدمة، وحرم من الرتب والنياشين من يستحقونها من الأحزاب الأخرى، أو من المستقلين، وكان السيل المتدفق من هذه الرتب حديث الناس فى مجالسهم، وموضع دهشتهم واستنكارهم.

ويبدو أن النحاس بعد توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ قد ازداد تعلقًا بالحكم المطلق المستند إلى الدكتاتورية البرلمانية؛ لأنه اطمأن إلى تأييد الإنجليز له بعد أن ظفروا منه بالمعاهدة، وروّج لها وسماها «وثيقة الشرف والاستقلال»، فحفظوا له هذا الجميل وجازوه عليه بتأييده فى حكمه، ومن ثم أخذ يسير فى وزارته سيرة الحاكم بأمره، ويقصى عن حظيرة الوزارة والوفد كل من يعارضه مهما كانت منزلته السابقة فى الجهاد، وكان من ظواهر هذا التحول إقصاء النقراشى عن الوزارة كما أسلفنا.

وقد أقرّته الهيئة الوفدية على هذا الطغيان، وكان الباعث لأعضائها على إذعانهم رغبتهم فى الاطمئنان على مراكزهم التى نالوها بسبب انتسابهم إلى الوفد، وبعبارة أخرى أن موجة من النفعية والاستغلال والاستخذاء أخذت تعم الوزارة والبرلمان والمحترفين للسياسة من طلاب المنافع.

واستحدثت الوزارة أسلوبًا جديدًا من الإرهاب ساعدها على تدعيم

أركان الدكتاتورية البرلمانية، وذلك باصطناعها فرقًا سميت «فرق القمصان الزرقاء» التى كانت فى الأصل تشكيلات منظمة ترمى إلى النهوض بالروح الرياضية فى الشباب. ثم اصطبغت فى عهد هذه الوزارة بالصبغة السياسية الحزبية، وتحولت عن مقصدها السليم، لأن التشكيلات الرياضية يجب أن تكون بعيدة عن الاصطباغ بصبغة حزبية، وأن تبقى دعامة من دعائم الروح الرياضية، تلك الروح التى تدعو إلى المودّة والإخاء بين الرياضيين، لا إلى إثارة الخلف بينهم.

خرجت هذه الفرق فى عهد وزارة الوفد عن المعنى الرياضى، وصارت أداة سياسية لإرهاب خصوم الوفد السياسيين، وأخذت تتسلح بالعصى والخناجر وتعتدى على اجتماعات المعارضين، وفضّت بعضها بالقوّة، واعتدت أيضا على أشخاص المعارضين وعلى الصحف المعارضة، واستفحل شأنها بضم أشياع من أحط الطبقات إليها، فصارت وسيلة لإهدار حرية الرأى والفكر وإفساد أداة الحكم، وكان أفرادها يقتحمون الدواوين، ويملون إرادتهم على الرؤساء والموظفين.

وإلى جانب هذا الإرهاب المستمد من القمصان الزرقاء، تصدت الوزارة للصحف المعارضة وأرهقتها بالتحقيقات والمصادرة، واعتقلت النيابة بعض الصحفيين بدعوى اتهامهم فى جنح صحفية، فكان هذا وذاك مظهرًا من مظاهر الضغط والاضطهاد.

ومما يؤخذ على هذه الوزارة أنها قررت اعتبار يوم ٢٦ أغسطس، وهو يوم توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦، عيدًا وطنيا، وأسمته «عيد الاستقلال»، وما هذه المعاهدة المشئومة بمعاهدة استقلال، بل هى مهدرة له، مقوضة لأركانه، فجاء اعتبار يوم توقيعها عيدًا وتسميته عيد الاستقلال من المتناقضات المخزية، وقد ألغى هذا العيد فيما بعد كما سيجىء بيانه.

ويؤخذ عليها أيضًا أنها لم تعن العناية الواجبة بالنهوض بالجيش، ولم تعمل عملًا جديا فى إنشاء مصانع للأسلحة والذخائر وتسليح الجيش وإنشاء

الأسطول وتعزيز قوّة الدفاع الوطنى، مع أن الفرصة كانت مواتية لها، وكل ما عملته فى صدد إنشاء مصنع للذخيرة والأسلحة أنها قررت تأليف لجنة فنية لدراسة هذا المشروع، ولكن اللجنة لم تؤلف، وقررت فى سبتمبر سنة ١٩٣٧ استدعاء خبير عسكرى بريطانى من إنجلترا للاستعانة به على وضع الشروط والمواصفات الخاصة بإنشاء هذا المصنع، ولم تنفذ قرارها، وأوقف المشروع أى أنها لم تعمل شيئًا لإنشاء مصانع للذخيرة والأسلحة.

ومن المآخذ عليها أنها قررت إعادة العمل بالمرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ الصادر فى غيبة البرلمان والخاص بحفظ النظام بمعاهد التعليم بعد أن كان الوفد يرى أن هذا المرسوم مخالف للدستور وقد عدّه البرلمان الوفدى سنة ١٩٣٠ باطلا بطلانًا أصليا، ولكن وزارة النحاس بعد أن رأت التذمر من سياستها قد استفاض حتى سرى إلى صفوف طلبة الجامعة قررت إعادة العمل بهذا المرسوم.

إخراج النقراشى من الوفد

(سبتمبر سنة ١٩٣٧)

• أحدث إخراج النقراشى من الوزارة الوفدية أثرًا كبيرًا فى الرأى العام وفى بعض الأوساط الوفدية لأنه كان معدودًا بحق من أركان الوفد القوية كما أنه موثوق بنزاهته واستقامته، فلا غرو أن التف حوله جماعة كبيرة من أنصار الوفد وشبابه، وأخذ النحاس يطوف الأقاليم ويعقد الاجتماعات لتثبيت زعامته وإرهاب من يخالفونه فى الرأى.

وأصدر النقراشى بيانًا فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٧ ذكر فيه سلامة موقفه من المعارضة فى تنفيذ مشروع كهربة خزان أسوان بدون مناقصة، ودعا حكومة الوفد إلى المساواة بين المصريين، واحترام حرياتهم، وطلب حلّ جميع فرق ذوى القمصان على اختلاف ألوانها.

فكان جواب الوفد على هذا البيان أن قرر فى ١٣ سبتمبر اعتبار

النقراشى منفصلاً عن الوفد، وكان هذا القرار بإجماع رئيس وأعضاء الوفد وقتئذ وهم: مصطفى النحاس. مكرم عبيد. محمود بسيونى. عبد السلام جمعه. حمدى سيف النصر. محمود الأتربى. محمد يوسف. محمد محمد الشناوى، ولم يوافق الدكتور أحمد ماهر على هذا القرار وأعلن أنه لا يزال يعتبر النقراشى عضوًا فى الوفد.

وبعد صدور هذا القرار ضمّ الوفد إليه أعضاء جددًا وهم: محمد صبرى أبو علم. عبد الفتاح الطويل. يوسف الجندى. محمد سليمان الوكيل باشا. محمد المغازى عبد ربه باشا. بشرى حنا باشا. محمد الحفنى الطرزى باشا. كمال علما باشا. أحمد مصطفى عمرو باشا. فهمى ويصا بك. سيد بهنس بك.

وفى ديسمبر ضمّ إليه أيضًا: عثمان محرم باشا. على زكى العرابى باشا. على حسين باشا. أحمد نجيب الهلالى بك. محمد محمود خليل بك.

وعلى أثر فصل النقراشى ظل فريق من الوفديين مؤيدين له، ذاكرين جهاده وماضيه فى الحركة الوطنية، واتخذ ناديًا له بشارع المدابغ يستقل فيه مؤيديه، فما أن ازداد عدد هؤلاء المؤيدين حتى هاجم النادى جماعة من القمصان الزرقاء وحطموا أثاثه واعتدوا على المجتمعين فيه، فكان هذا الاعتداء مظهرًا يؤسف له من مصادرة الحريات واضطهاد حرية الرأى والعقيدة.

الوسيلة إلى علاج هذه المساوئ

لا شك أن المساوئ التى عددناها من شأنها أن تفسد نظام الحكم وتجعله أداة لتغليب المصالح الحزبية والشخصية والعائلية على الصالح العام وليس هذا الوضع مما يتفق والحكم الصالح، ولا تقوم فى ظله حياة سياسية سليمة، ولا هو من الدستور فى شىء، ولكن كيف السبيل إلى إصلاح هذا الحال؟

إن السبيل الصحيح إلى الإصلاح هو تنوير الشعب وتبصيره، وتنبيهه إلى هذا الفساد، وحثّه على استنكاره ومقاومته، وإعلان هذا الاستنكار، فإذا

تعددت مظاهره وأعلنت طوائف الشعب سخطها على الوزارة، لا تلبث أن تسقط تحت ضغط الرأى العام، وبعبارة أخرى يحسن الرجوع إلى الشعب لكى يتعود المواطنون ممارسة النظام الديمقراطى، واختيار حكامه الصالحين، وليس أدعى لإصلاح نظام الحكم من تبصير الشعب بمساوئ الحكومة التى تتنكب سبيل الحق والنزاهة والعدل بين المواطنين.

فكان واجبًا على خصوم الوزارة الوفدية أن يصبروا عليها ويفسحوا لها الطريق، وأن يتجهوا فى الوقت نفسه إلى الشعب يبصرونه بالحقائق، لكى يعرف مبلغ هذه المساوئ، فيسقط الوزارة، لأن هذه هى الوسيلة التى تساعد على تربية الشعب السياسية، ولكن خصوم الوفد قد استعجلوا الأمر، وأرادوا أن يعالجوا هذه المساوئ بالاستعانة بالسراى (وأقصد موظفى السراى)، وهذا العلاج لا تؤمن مغبته، لأنه يزيد فى سلطة رجال السراى، ويجعل زمام الحكم فى أيديهم وليس من السهل بعد اللجوء إليهم أن يستقيم النظام الديمقراطى وتنمو تربية الشعب السياسية.

ولكن هكذا شاء جدُّ مصر العاثر أن لا تستقر أوضاع الحكم على أساس صالح سليم.

المشادّة بين السراى والوفد

فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٧ عيّن على ماهر باشا رئيسًا للديوان الملكى، وقد كان يشغل هذا المنصب سنة ١٩٣٥ فى عهد الملك فؤاد، وظل يشغله إلى أن تولى الوزارة سنة ١٩٣٦ وبقى شاغرًا طيلة هذه المدة.

جاء هذا التعيين على غير رغبة الوزارة، وقد اعترضت عليه ثم أذعنت وسلمت بالأمر الواقع.

ومع أن هذا التعيين كان بمثابة قاعدة ارتكاز فى السراى لخصوم الوفد، ونذيرًا بقرب هبوب العاصفة، فإن وزارة النحاس لم تعمل على إصلاح أخطائها فى الحكم، واستمرت على سياستها فى المحسوبية الحزبية والعائلية،

واستفحل خطر القمصان الزرقاء، وامتد تيار السخط إلى صفوف الشباب، وظهرت فى الجامعة (جامعة فؤاد الأول) حركة تذمر واستياء من تصرفات الوفد، وخاصة بعد فصل النقراشى من الوزارة والوفد.

وانضمت جمعية «مصر الفتاة» التى يرأسها الأستاذ أحمد حسين وهى تمثل عنصرًا نشيطًا من الشباب المثقف إلى هذه الحركة، فاتسع نطاق المعارضة.

وحدث حادث يؤسف له يوم ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧، إذ أطلق شاب متهوس من أعضاء مصر الفتاة يدعى عز الدين عبد القادر الرصاص على النحاس حين كان ذاهبًا من منزله بمصر الجديدة إلى دار رآسة الوزارة، فأخطأته الرصاصة وأصابت السيارة التى كانت تقلّه، فكان لهذا الاعتداء أثر عميق من الاستياء فى مختلف الأوساط، كما كان موضع الاستنكار لدى الناس جميعًا، لأن القتل ليس من أساليب النضج السياسى وتقدم الأفكار، بل هو أداة إرهاب وتقهقر فى الحياة السياسية والاجتماعية.

وقد أعقب هذا الحادث إمعان الحكومة فى اتهام خصومها فى الاشتراك فى الجريمة، واعتقال الكثير من الشباب بحجة اتهامهم فيها، وأسيئت معاملتهم فى السجون، واتسع نطاق السعايات والوشايات، مما زاد فى حركة التذمر والاستياء.

واجتمع البرلمان فى دورته الثالثة للهيئة التشريعية السادسة يوم الخميس ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ فى جو ملىء بالاضطراب والتبلبل، وكان اجتماعه برآسة الأستاذ محمود بسيونى رئيس مجلس الشيوخ، وحضر جلالة الملك فاروق جلسة الافتتاح، وتلا النحاس خطبة العرش.

واجتمع مجلس النواب فى اليوم نفسه وأعاد انتخاب الدكتور أحمد ماهر رئيسًا، وانتخب محمد عبد الهادى الجندى وكامل صدقى وكيلين.

المظاهرات

بدأت أمواج المظاهرات والتجمعات ضدّ وزارة الوفد تتدفق فى المحيط الجامعى وكليات الأزهر من أواخر أكتوبر سنة ١٩٣٧.

كانت هذه المظاهرات نتيجة رد الفعل لسياسة الوفد فى إقحام الطلبة فى السياسة الحزبية، فقد كان له بين صفوف الطلبة لجان وثيقة الاتصال به تروج لسياسته الحزبية وتمدّها حكومة الوفد بالعون المادى والتأييد المعنوى، ونشأ عن ذلك أن المتذمرين من سياسة الوفد من الطلبة تجمعوا هم أيضًا ونظموا صفوفهم ووقفوا للفريق الأوّل موقف المناظرة والخصومة، فالوفد هو المسئول الأوّل عن إقحام الطلبة فى غمار السياسة الحزبية، مما أدّى إلى إضعاف تكوينهم الوطنى والأخلاقى والعلمى.

وقد رأى مدير الجامعة حينئذ، أحمد لطفى السيد باشا، تفاديًا من تفاقم الاضطراب فى محيط الجامعة تعطيل الدراسة فى كلياتها أسبوعا من ٢٥ أكتوبر، وأصدرت إدارة الجامعة قرارًا بذلك، ولكن الوزارة لم توافق على هذا القرار فاستقال أحمد لطفى السيد من منصبه.

وفى يوم الثلاثاء ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ قامت مظاهرة كبيرة أمام قصر عابدين قوامها جموع زاخرة من طلبة الجامعة وطلبة الأزهر المعارضين للوزارة، وأخذوا يهتفون بحياة الملك هتافات مدوية، وأطلّ عليهم جلالة الملك من شرفة القصر محييًا لهم، مما زاد فى حماستهم وهتافاتهم، ويبدو أن هذه المظاهرة قد أعدّت لتكون ردًّا على مظاهرة من أنصار الوفد نادوا فيها «النحاس أو الثورة».

ووافقت لحظة قدوم المظاهرة المعارضة مجىء مكرم عبيد وزير المالية ووزير الخارجية بالنيابة إلى السراى لحضور حفلة تقديم وزيرى اليونان والمجر أوراق اعتمادهما إلى جلالة الملك، فهتف المتظاهرون ضدّ مكرم باشا عند دخوله السراى، وحطموا زجاج سيارته، وقد نسبت الوزارة تدبير هذه المظاهرة إلى اتفاق بين السراى والمعارضين.

الأزمة الدستورية

فى هذه الظروف والملابسات تفاقم الخلاف بين السراى والوزارة، واتخذ شكل أزمة دستورية تناولت عدة أمور معقدة وهى:

١ - الخلاف على تعيين عضو لمجلس الشيوخ، فقد كانت الوزارة ترشح فخرى بك عبد النور والسراى ترشح عبد العزيز فهمى باشا والوزارة ترفضه، وظل هذا المقعد شاغرًا مدة ستين يومًا بسبب هذا الخلاف.

٢ - رفضت السراى توقيع مشروع قانون بفتح اعتماد إضافى طلبت الوزارة توقيعه.

٣ - طلبت السراى حلّ جماعات القمصان الملونة.

٤ - أثارت السراى فى الوقت نفسه مسائل أخرى، كأن تكون هى المرجع النهائى فى تعيين كبار الموظفين وإحالة الموظفين المعينين بمرسوم إلى المعاش، والرتب والنياشين، وتقديم مشروعات القوانين إلى البرلمان وأن ينفرد الملك بتعيين كبار موظفى القصر.

فزادت الأمور تعقيدًا، لأن هذه المسائل كان قد حُلّ معظمها فى عهد وزارة سعد كما تقدم بيانه (كتابنا ج ١ ص ١٨١ طبعة سابقة).

وطلبت السراى أن يحلّ هذا الخلاف بطريق التحكيم وأن تؤلف هيئة المحكمين من رئيس الوزراء ومن رؤساء الوزارات السابقين وبعض ذوى المراكز التشريعية والرئيسية، فرفضت الوزارة هذا التحكيم.

وقد سعى السفير البريطانى (اللورد كيلرن) فى تسوية الأزمة ببقاء وزارة النحاس فى الحكم والتساهل من الجانبين، ولكن السراى أصرّت على موقفها.

إقالة الوزارة
(٣٠ ديسمبر ١٩٣٧)

فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ أقيلت وزارة النحاس بموجب خطاب من الملك أشير فيه إلى أن الشعب لم يعد يؤيدها، وهذا نصّ الخطاب:

«عزيزى مصطفى النحاس باشا

«نظرًا لما اجتمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة

فى الحكم، وأنه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور، وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها، وتعذر إيجاد سبيل لاستصلاح الأمور على يد الوزارة التى ترأسونها، لم يكن بد من إقالتها تمهيدًا لإقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأى الأمة، تستقر به السكينة والصفاء فى البلاد ويوجه سياستها خير وجهة فى الظروف الدقيقة التى تجتازها ويحقق آمالنا العظيمة فى رقيها وعزّتها، وإنى أشكر لمقامكم الرفيع ولحضرات زملائكم ما تم على أيديكم من الخير للبلاد وأصدرنا أمرنا هذا لمقامكم الرفيع بذلك».

«صدر بسراى القبة فى ٢٧ شوال سنة ١٣٥٦ - ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧»

فاروق

* * *

obeikandl.com